المحاضرة الثالثة

- النموذج التنموي الألماني-

تقع ألمانيا في وسط أوروبا يحدها من الشمال: بحر الشمال، الدنمارك وبحر البلطيق، ومن الجنوب النمسا وسويسرا، ومن الشرق بولندا، التشيك، ومن الغرب فرنسا، بلجيكا وهولندا.[1]

تبلغ مساحة ألمانيا 357.021 كلم مربع، يبلغ تعداد سكانها 81.751.602 نسمة، وهي تعتبر الدولة الأكثر عددا وكثافة بالسكان في الاتحاد الأوروبي، وهي أيضا ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين إليها.

الشعب الألماني واحد من الشعوب التي اصطلح على تسميتها " بالشعوب الجرمانية" مثله في ذلك مثل شعوب أخرى في شمال أوروبا، كشعب السويد وشعب الدنمارك. وقد كان الشعب الألماني في أول الأمر عبارة عن مجموعة من القبائل القديمة متعددة التقاليد والعادات التي تعتز بها لحد الآن، ولعل أهم مظهر لأثر هذا التعدد القبلي هو النظام الفدرالي الذي هو دعامة الحكم في ألمانيا من أيام بسمارك حتى الآن.

وبدأت من النصف الأول من القرن السادس عشر حركة الإصلاح الديني حين ظهر (مارتن لوثر)، لكن القرن السابع عشر كان يخبئ لألمانيا أهوالا شدادا، فاندلعت الحرب في ربوعها ثلاثين عاما (1617-1648) وأحدثت من الدمار والخراب ما لم تشهده ألمانيا من قبل، دون تحقق الغرض من قيامها وهو الوحدة الدينية. وجاء القرن الثامن عشر فتألق خلاله نجم الدولة البروسية. ولكن " ألإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة" تلقت الضربة القاضية على يد نابوليون في أوائل القرن التاسع عشر. وقام على أنقاضها اتحاد مفكك العرى دام

---

[1] **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2020، ص01.**

خمسا وستين سنة، حتى جاء عام 1871، فارتفع لأول مرة علم " الرايخ الألماني"، وأجمع الألمان على تتويج ملك بروسيا امبراطورا على دولتهم الجديدة، وأصبح الأمير " أوتوفون بسمارك" أول مستشار للرايخ الجديد، و"المستشار" هو التعبير السياسي في ألمانيا لمنصب رئيس الحكومة.

مما يلفت النظر أن قيام الرايخ الألماني الجديد لم يكن فقط آذانا بنهوض المانيا السياسي، بل كان في الوقت نفسه فاتحة عهد زاهر في عالم الاقتصاد الألماني والفلسفة الألمانية والأدب وسائر الفنون والعلوم. وجاء القرن العشرين لتواجه المانيا في نصفه الأول أفظع حربين عرفتهما البشرية، هما الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. ولم يكن في استطاعة أعظم الناس تفاؤلا أن يتنبأ بأن ألمانيا التي سحقتها الهزيمة فاستسلمت بلا قيد ولا شرط لقوات الحلفاء الغربيين والسوفييت ستنهض مرة أخرى على قدميها، وتصعد من السفح إلى القمة، وتستعيد مكانتها بين الدول الكبرى[1].

أولا-التنمية البشرية في ألمانيا:

من العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني هو إعداد والتكوين المستمر للكفاءات المتخصصة. ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل، قادمين من الجامعات والمعاهد التقنية الألمانية والتي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف مدن ألمانيا. كما أن النظام التعليمي الألماني يقوم على دمج الجوانب النظرية بالتطبيقية، معتمداً بذلك على نظام التعليم الحرفي في القرون الوسطى، ما يضمن للطالب والمهندس لاحقاً أن يكون ملمّا باختصاصه من جميع الجوانب.

---

[1] أحمد قاسم جودة: ***الناس والحياة في ألمانيا***، ط1، المطبعة العالمية، 1961، القاهرة، ص13.

وهكذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة، تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد عماد الاقتصاد الألماني. والشركات المتخصصة هي تلك الشركات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل. ويبلغ عددها في ألمانيا نحو 03 مليون شركة، أي ما نسبته 99% من مجموع الشركات في البلاد، وغالبيتها تديرها عائلات منذ أجيال.

ولذلك، يرى كلاوس-هاينر رول من معهد الاقتصاد الألماني أن هذا جعل أن يشكل القطاع الصناعي في ألمانيا 26 بالمائة من مجموع الإنتاج الاقتصادي، "فالعائلة تمتلك الشركة ولا شيء آخر، بينما في بريطانيا باتت الشركة مطروحة في سوق رأس المال، وربما استولت الشركات الكبرى على الأسهم. وفي وقت ما أغلقت مصانع الشركة في بريطانيا، ونُقلت إلى مكان آخر خارجها." الملاحظ في ألمانيا، أن الشركات تلعب الدور الأساسي في حياة أصحابها، وهو ما يضمن بقاءها، ويضمن نجاحها في السوق[1].

وأظهرت دراسة قام بها المعهد الألماني للاقتصاد (IW) أن الدراسة في ألمانيا هي مفتاح نجاح الطلبة الأجانب في دخول سوق العمل الألمانية. وتوصلت الدراسة، التي تم تقديم نتائجها في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، إلى أن الطلبة الأجانب الذين يتابعون دراستهم في الجامعات الألمانية، يتوفرون على حظوظ كبيرة للحصول على عمل في ألمانيا مقابل أجر جيد.

وبرى معهد الاقتصاد الألماني، الذي يوجد مقره في مدينة كولونيا، هذا المُعطى بتوفر هؤلاء الطلبة على مؤهلات عالية. ويقول فيدو غايس، أحد المشرفين على هذه الدراسة، أن "الطلبة الأجانب الذين حصلوا على شهادات جامعية ألمانية يتوفرون أكثر من غيرهم

---

[1] دونتش وول: ما سر نجاح الاقتصاد الألماني، https://www.dw.com/en/about-dw/profile/s-30688 ليوم 2021/04/17، الساعة 10:01

على مؤهلات يحتاجها سوق العمل"، خاصة في مجالات الهندسة والرياضيات والعلوم الطبيعية.

وتبحث الشركات الألمانية المتوسطة والمؤسسات الاقتصادية على خريجين جامعيين، ممن يملكون مهارات في هذه المجالات. ولهذا السبب، سيكون بإمكان الطلبة الأجانب الذين أنهوا دراستهم في ألمانيا أن يلعبوا دورا حاسما في سد النقص الحاصل في اليد العاملة المتخصصة التي تعاني منه البلاد. ويؤكد هانس بيتر كلوس، مدير جناح السياسة التعليمية بالمعهد الألماني الاقتصادي، أنه "خلال السنوات القادمة، سيكون سوق العمل في حاجة إلى 640 ألف من خريجي الجامعات والمهنيين سنوياً للحفاظ على ثبات عدد العاملين في البلاد."

ويرى هانس بيتر كلوس أن هناك مؤشرات إيجابية تدل على إمكانية الاستفادة من الطلبة الأجانب للتغلب على نقص الكفاءات الذي تعاني منه ألمانيا. ومن بين هذه المؤشرات إقبال الطلبة الأجانب على الدراسة في الجامعات الألمانية .فبحسب معطيات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، تعتبر ألمانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أكثر الوجهات الطلابية في العالم. ويقول هانس بيتر كلوس أن "الطلبة الأجانب يأتون لألمانيا من أجل البقاء فيها"، كما أوضح كلوس أن "80 % من الطلبة الأجانب في ألمانيا، يقبلون بالعمل في ألمانيا بعد انتهائهم من الدراسة ". ويعتبر هذا الارتباط الذي يجمع الطلبة الأجانب بألمانيا أكبر من ذلك الذي يجمع بين الطلبة الأجانب وبلدان استقبالهم مثل فرنسا أو هولندا أو بريطانيا.

وبحسب دراسة المعهد الاقتصادي الألماني، فإن ثلث الطلبة الأجانب في ألمانيا عبروا عن رغبتهم في البقاء في ألمانيا بعد إنهاء دراستهم لمدة ثلاث سنوات على الأقل. لكن المدهش، يقول هانس بيتر كلوس: "بالفعل ما يقرب من نصف الطلبة الأجانب من الذين

أنهوا دراستهم في ألمانيا، فضلوا البقاء فيها". وهذا ما سيجعل قبول الطلبة الأجانب في الجامعات الألمانية أمرا جذابا بالنسبة للولايات الألمانية التي تتحمل عبئ تمويل التعليم العالي في ألمانيا[1].

ويعتبر نظام التعليم الثنائي نظاما رائدا في الأدبيات العالمية، حيث برهن النموذج التدريبي نجاحا باهرا كونه نموذجا تعليميا تدريبيا ينتهي بالتوظيف. وفي نفس اوقت لا يتم تدريب أي متدرب إلى بعد حصوله على وظيفة مسبقة من مؤسسة في سوق العمل، ويتم اعداده وتدريبه طبقا لاحتياجات الوظيفة المستقبلية التي ستسند إليه. فالتعليم الثنائي (Dual learning System) هو نمط من أنماط التعليم في ألمانيا تشترك فيه شركات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية في تنفيذ الخطة الدراسية للطلاب لتلبية احتياجات هذه الشركات بهدف توظيف الخريجين، حيث تتحمل هذه الشركات مع الأكاديميين في المؤسسات التعليمية مسؤولية تصميم المناهج والاشراف الأكاديمي على الطلاب وتقويمهم. ويهدف التعليم الثنائي إلى ايجاد بديل أكاديمي للطلاب خريجي المدارس الثانوية بدلا عن الدراسة الجامعية التقليدية، وإعطاء فرصة لأرباب العمل للمشاركة في العملية التعليمية لتنفيذ مفهوم ربط المؤسسات التعليمية الحكومية بالمجتمع الخارجي. أما عن الخطط الدراسية تحت مظلة نظام التعليم الثنائي، فإنها تضم الشروط الأكاديمية للخط الدراسية كما هي، وذلك من حيث اجمالي عدد الوحدات الدراسية لكل مقرر وعدد أسابيع الفصل الواحد. كما تطبق على الطالب جميع الأنظمة الأكاديمية من حيث التقديرات وحساب المعدلات الفصلية والتراكمية ولوائح وأنظمة المؤسسة التعليمية الحكومية، كما يتم تدريس المقررات النظرية بالمؤسسة التعليمية الحكومية، والمقررات العملية بالشركة ويتم ذلك بالتناوب. بمعنى فصل دراسي نظري بالمؤسسة التعليمية الحكومية وفصل دراسي عملي بالشركة، على أن يكون

---

[1] دودش وول: ***الدراسة في ألمانيا، مفتاح نجاح الطلبة الأجانب في دخول سوق العمل***،/www.dw.com/ar/ /a-17162931
ليوم:2021/04/17،الساعة:10:23

الفصل الدراسي الأخير بالمؤسسة التعليمية الحكومية. وتقوم لجان تطوير المناهج بتعديل المناهج بما يحقق الأهداف التدريبية للشركة، ولها في ذلك أن تقوم بتعديل محتوى المقررات العملية بإضافة الموضوعات التي تكسب الطلاب المهارات التي تحتاجها الشركة، على أن يستوفي المقرر كل الموضوعات المقررة في المؤسسة التعليمية الحكومية. وفي حالة رغبة الشركة تضمين المنهج موضوعات نظرية معينة، فيمكن ذلك بإضافتها ضمن محتوى المقررات النظرية القائمة بالمنهج أو طرحها كمقرر قائما بذاته.

أما عن الاشراف على الطلاب المتدربين؛ فتقوم المؤسسة التعليمية الحكومية بتعيين مشرفا على الطلاب من بين أعضاء الهيئة التعليمية بالقسم العلمي المختص، في حين تقوم الجهة المسؤولة بالشركة بترشيح مشرفا على الطلاب من بين العاملين لديها ممن تتوفر فيهم الخبرة والتخصص المهني المناسب لتخصص الطلاب، ويقوم المشرف على الطلاب من قبل المؤسسة التعليمية الحكومية بزيارات دورية للمتعلمين والمتدربين أثناء تأديتهم للتدريب العملي بالشركة للتأكد من تأدية التدريب وفق الاشتراطات الأكاديمية، ويرفع المشرف على الطلاب من قبل الشركة تقارير دورية عن أداء الطلاب وانضباطهم وسلوكياتهم إلى المؤسسة التعليمية الحكومية، وتطبق على الطلاب اللائحة التأديبية للطلاب أثناء تأديتهم للعمل الثنائي.[1]

طبعا يعتبر نموذج التعليم الثنائي نموذجا ناجحا في ألمانيا لعدة اعتبارات منها حاجتها لليد العاملة والكفاءات العالية المهارة، في حين قد يفشل هذا النموذج في بلدان ليس لها تقاليد رأسمالية، وتعرف نسبة بطالة عالية. يشار أيضا إلى أن التعليم في ألمانيا اجباري ويختلف من ولاية إلى ولاية أخرى، بمعنى وجود لامركزية التعليم. مع التنويه بعدم وجود مدارس

[1] عيسى بن حسن الانصاري: من التدريب إلى العمل- تدريب وتوظيف الشباب-، دار فارس للنشر، الأردن، ص97-100.

خاصة في ألمانيا، و هذا ينم على حرص الدولة الشديد على تنمية كفاءاتها البشرية وفق رؤية تنموية ذات بعد استراتيجي فريد من نوعه.

إضافة إلى ما تقوم به ألمانيا في قطاع التعليم فهي أيضًا نموذج يحتذى به في مجال الرعاية الصحية، حيث تتبع نظام التأمين الصحي منذ عام 1883، وهو أقدم منظومة رعاية صحية شاملة، تضم نظام التأمين الصحي الحكومي العام GKV ويمثل حوالي 87.5 % من الأفراد، ونظام التأمين الصحي الخاص PKV ويمثل حوالي 12.5 %، أيضًا 1.0-3.0 % من هم دون- التأمين الصحي. وتمثل نسبة إنفاقها على قطاع الصحة 11.3 % عام 2013 , كما تهتم بوضع سياسات التأمين الصحي بالمشاركة بين الولايات والحكومة الفيدرالية ومنظمات المجتمع المدني... ففيما يتعلق بالتأمين الحكومي لا بد من التشارك بين الطبيب المتخصص وطبيب الأسرة أو ما يطلق عليه "طبيب المنزل" والذي يمثل بنكًا معلوماتيًا للمريض من خلال التقارير
الخاصة بالمرضى في مختلف المستشفيات ونتائج الفحوصات، ويقدر عدد أطباء المنزل حوالي 60ألفًا. كذلك أنشأت ما يسمى ب"هيئة الخدمات الطبية للتأمين الصحي" والتي تقوم ب: المراجعة الفصلية لكل مرضى التأمين العام، الخدمات الطبية المقدمة، التقارير الطبية والفحوصات ومدى توافقيا مع حالة المريض، فضلاً عن إنشاء الصندوق الصحي ويضم كافة اشتراكات التأمين التي تُدفع من العاملين، إضافة إلى دعم من حصيلة الضرائب.[1]

ثانيا - التنمية الاقتصادية في ألمانيا:

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية واستسلامها في 8 مايو 1945، كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية كارثية نتيجة للأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب ببنيتها

---

[1] فيروز الدولتمي، رحاب الزيادي: تجارب التنمية، ألمانيا نموذجا، اصدار ماي2016.،
https://webcache.googleusercontent.com/search ليوم2021/04/13، الساعة:13:22، ص11.

الأساسية وبمرافقها الاقتصادية، ونتيجة للديون والمبالغ الطائلة التي تعهدت ألمانيا بدفعها كتعويضات لدول الحلفاء المنتصرة.

دُمِّر ثُلثا البلاد بالكامل، خاصة المدن الألمانية الكبرى التى سويت أكثر من نصف مساكنها بالأرض، وفقدت ألمانيا 3.3 مليون عسكري، و 3.8 مليون مدني، و بلغ عدد أسرى الحرب الألمان نحو 11 مليون أسير، بقي 6 ملايين منهم في المعسكرات السوفييتية حتى عام 1948، وأرسلت قوات الحلفاء عدة ملايين من الأسرى الآخرين إلى كل من فرنسا و بولونيا و إنجلترا للعمل بالسخرة من أجل إعادة بناء هذه الدول وإصلاح ما دمرته جيوش النازية.

كان التحدي الأول الذي جابهته ألمانيا المدمرة والمحتلة بعد الحرب هو نقص الرجال (عدد سكان ألمانيا بعد الحرب 27 مليون، 20 مليون منهم نساء). وينظر الألمان بفخر كبير للدور الذي اضطلعت به المرأة الألمانية في هذه الفترة الصعبة التي برزت فيها ظاهرة "نساء الأنقاض" ... فقد وجدت النساء الألمانيات أنفسهن مع أطفالهن بلا مأوى ولا مأكل ولا مشرب، لكنهن شمرن عن سواعدهن، وكانت مهمتهن الأولى هي استخراج الحجارة السليمة من بين الأنقاض لإعادة استخدامها مرة أخرى في البناء! وإخلاء الأبنية والشوارع من الأنقاض ونقلها إلى خارج المدن! وكذلك العمل في المصانع التي لم تضرر من القصف . وعاش الألمان ثلاث سنوات بعد الحرب في ظروف تشبه المجاعة مع تقنين الغذاء وانعدام الرعاية الطبية بعد حل الصليب الأحمر الألماني. ونقص المحروقات للتدفئة في الشتاء القارس .تضاعفت معدلات الوفيات عما كانت عليه أثناء الحرب نفسها!! رغم ذلك تضافرت جهود النساء مع اللاجئين الوافدين من عدة بلدان في أوروبا الشرقية وتركيا لإزالة آثار الدمار وإعادة بناء ما يمكن بناؤه.

خلال السنوات الاولى التي أعقبت الحرب فقدت العملة الألمانية (المارك) قيمتها ومكانتها كعملة متداولة وكان التعامل يجري غالبا" بعملات دول الحلفاء المكلفة بإدارة المناطق

الأربعة التي قسمت إليها الدولة الألمانية بعد استسلامها عام 1945. وهذه الدول هي: الإتحاد السوفيتي- الولايات المتحدة -بريطانيا- فرنسا. وفي شهر مايو من عام 1948 قررت الدول الغربية توحيد المناطق الثلاث التي كانت تحت إدارتها لتشكل ما سُمي (ألمانيا الغربية) .أما المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة الإتحاد السوفيتي فأصبحت منذ عام (1949) ألمانيا الشرقية.

وقد أدى اختلاف الظروف والتطورات السياسية في كل من الألمانيتين إلى اختلاف أوضاعهما الاقتصادية. وفيما لم تفلح ألمانيا الشرقية، فإن اقتصاد ألمانيا الغربية أصبح وخلال فترة قصيرة لا تتعدى عشرة سنوات من أكثر اقتصاديات العالم تطورا وازدهاراً.

ويرى الخبراء أن العامل الرئيسي الذي أدى الى تعثر التقدم الاقتصادي في ألمانيا الشرقية، كان السياسة الاقتصادية المركزة التي انتهجتها بإيحاء من الإتحاد السوفيتي الذي كان يجد في وجود الفقر والبطالة تربة خصبة لانتشار الشيوعية، إضافة الى عوامل أخرى أهمها: إقدام الإتحاد السوفيتي على نقل العديد من المصانع ووسائل الانتاج الصناعية من ألمانيا الشرقية الى المناطق السوفيتية ليعوض نفسه عن الخسائر التي لحقت به أثناء الحرب. بالإضافة الى أن رفض الإتحاد السوفيتي الانضمام الى مشروع (مارشال) حرم ألمانيا الشرقية من المساعدات المالية الأميركية التي تمتعت بها كل دول أوروبا الغربية[1].

ومشروع مارشال هو مشروع اقتصادي وضعه الجنرال جورج مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. الجنرال جورج مارشال كان رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية وأصبح بعدها وزير الخارجية الأميركي في يناير عام 1947. أعلن مارشال بنفسه هذا المشروع في 5 يونيو1947 في خطاب أمام جامعة هارفرد، وشُكلت حينها هيئة أُطلق عليها" منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي" للإشراف

[1] أحمد هاني: ألمانيا ومعجزة التنمية البشرية، https://blog.mo-hr.com/2018/10/07/__trashed-8/(2018/10/07)

على إنفاق 12.4 مليار دولار أميركي لإعادة إعمار وترميم وتوسيع البنية التحتية، وإعادة بناء وتشغيل الاقتصاد وتطوير المشاريع الصناعية الأوربية. (حصلت ألمانيا الغربية منها على مليار دولار). ولكن الأساس هو الإنسان وليس المساعدات المالية، والعنصر الفارق في التنمية لم يكن المال ولكن البشر، فبالإضافة الى تلك المساعدات الامريكية، كان العامل البشري هو العامل الحاسم وبدونه ما كان هناك نهضة، فقد أظهر الألمان في ألمانيا الغربية رغم انكسارهم في الحرب ووجودهم تحت احتلال فعلي رغبة وإصراراً كبيرين على العمل الشاق وفقا لنظام والتزام صارم. وسرعان ما استعادت ألمانيا الغربية الكثير من قوتها العاملة المؤهلة من خلال الأسرى العائدين لبلادهم، فضلاً عن علماء ألمانيا ومهندسيها وأساتذة الجامعات فيها وخيرة أبنائها الهاربين من النظام النازي الذين قرروا العودة إلى بلادهم من جديد للمساهمة في عملية إعادة البناء. ويشير المؤرخون الألمان إلى روح التضحية والعمل الجماعي التي تميز بها الألمان في هذه المرحلة، فقد تراجعت التوترات الاجتماعية بين اللاجئين من أصول ألمانية وبين الألمان أنفسهم وانخرط الجميع في بناء الدولة الجديدة. كما ساهمت النقابات في ذلك بعدم المبالغة في مطالبها لزيادة الرواتب وتراجعت المطالب الفئوية أمام تحدي بناء ألمانيا الجديدة.

لقد تمكن الألمان الغربيون خلال خمس سنوات فقط من العمل الدؤوب والشاق من التغلب على تحديات جمة ووضعوا بلادهم المدمرة على طريق الانطلاق الاقتصادي .نجح لودفيج إيرهارد وزير الاقتصاد في حكومة المستشار كونراد اديناور و أبو المعجزة الاقتصادية الألمانية في فرض سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أصبحت نموذجاً ألمانياً يُحتذى به، حيث تمكن من المحافظة على عناصر السوق الحرة و آلياتها التي تحدد الأسعار وفقاً للمنافسة والعرض والطلب مع وجود دور للدولة كراع للمصلحة العامة وللبعد الاجتماعي تتدخل

لمنع كل أشكال الاحتكار[1].

و بفضل المعجزة الاقتصادية تحول المجتمع الألماني إلى مجتمع حديث منتج خدمي استهلاكي، حيث نَمَت معه الطبقة الوسطى وارتفع فيه مستوى الطبقات الدنيا من فلاحين و مهنيين، كما تآكلت فيه الحدود الصارمة بينهما وكذلك تضاءلت الفروقات بين المدينة والقرية .وتكون أساس اجتماعي متين يسمح بالتعددية السياسية وإقامة نظام ديمقراطي على أسس سليمة، على عكس ما كان يتبناه بعض سياسيي ألمانيا في مرحلة بعد الحرب من ضرورة فرض سياسة اقتصادية مركزية لإنقاذ البلاد .

وفقا لهذا النظام الناجح فإن كل ألماني هو عنصر فاعل في المجتمع، مسؤول عن نفسه وتجاه الآخرين وتتدخل الدولة لمساعدته فقط حين يعجز هو عن مساعدة نفسه .وبعد إعادة توحيد شطري ألمانيا عام 1990 تمكن اقتصاد ألمانيا الغربية القوي من إعادة بناء دولة بكاملها في الشطر الشرقي. وكشف ألمان الشرق عن معدنهم الحقيقي وانخرطوا في العمل للحاق بركب التطور الاقتصادي والصناعي في الشطر الغربي .

وفي الوقت الراهن يعتبر اقتصاد ألمانيا خامس أكبر اقتصاد في العالم وأهم اقتصاديات الاتحاد الأوروبي. كذلك تقف ألمانيا في طليعة الدول المصدرة في العالم. والأهم من ذلك أن العامل الألماني هو أيقونة الجودة في كثير من أنحاء العالم بحيث أنك من الطبيعي جداً أن تسمع جملة هذه صناعة ألمانية والتي تزيل أي نوع من أنواع الشكوك في جودة المنتج وما هذا إلا بسبب العنصر البشرى الذي تسمو به الأمم وترتفع به الكيانات وتنهض عليه كل أشكال الحياة[1].

---

[1] أحمد هاني: ألمانيا ومعجزة التنمية البشرية، https://blog.mo-hr.com/2018/10/07/__trashed-8/(2018/10/07)

[1]أحمد هاني: ألمانيا ومعجزة التنمية البشرية، https://blog.mo-hr.com/2018/10/07/__trashed-8/(2018/10/07)

ثالثا- التنمية الإدارية:

ترجع النهضة الألمانية إلى أساليب التطوير والتخطيط التي اتبعتها لتحقيق التنمية والالتزام بها والاصرار على تنفيذها، من خلال: وضع الأهداف، تقسيم المهام، المشاركة بين الوحدات، وضع الاستراتيجيات، فأضحت نموذجًا قابلاً للتصدير إلى دول أخرى، رغم خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استطاعت استعادة بناء الدولة بقطاعاتها المختلفة، فأحدثت تطورا في: التعليم، الصحة، تحقيق التنمية المستدامة والأخذ بالتخطيط الإقليمي. ويستند التخطيط الإقليمي إلى مراعاة البعد المكاني لعملية التنمية لإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة، من خلال تطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع الحفاظ على البيئة. وتعد ألمانيا من أولى الدول التي طبقت التخطيط الإقليمي، حيث قسمت إلى أقاليم تنموية وانطلقت من تحقيق أهداف بيئية: تطوير البنى التحتية، تحقيق أكبر قدر من المساواة بين ألمانيا الشرقية والغربية، ورفع مستوى المعيشة والخدمات في ألمانيا الموحدة، تقليص الفروقات بين المدن والأطراف والأقاليم، تطوير واستغلال إمكانيات الطبيعة في الأقاليم الريفية، كما أعطت الولايات حق وضع خطط التنمية للمناطق التابعة لها، وتقوم سلطات الدولة بالإشراف على الخطط المحلية بحيث تتوافق مع الخطة العامة للدولة.

كما تم اعتماد منهج إداري من أجل تنمية مستدامة، وذلك من منطلق تحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض لمخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتها. وتعد ألمانيا أحد النماذج الدولية التي طبقت "استراتيجية التنمية المستدامة "رافعة شعار "**صنع في ألمانيا**", وطرحت هذه الاستراتيجية في مؤتمر الأمم المتحدة بجوهانسبرج عام 2002 , لتعكس لنا الإدارة الألمانية الفاعلة والقيادة السياسية الواعية، حيث حققت توافقًا بين وضع الهدف ومنهجية تطبيقه. واتبعت في ذلك منيهًا إداريًا من أجل تطبيقها، لتكون القاعدة الأساسية "كل جيل ملزم بالقيام بواجباته بنفسه، فلا يحق لو أن يعهد أداءها إلى الأجيال

المقبلة، كما ينبغي على كل جيل أن يتخذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة"، لتنطلق الاستراتيجية من أسس أربعة هي (العدالة بين الأجيال، المستوى المعيشي، التماسك الاجتماعي، المسئولية الدولية)، مستهدفة بذلك ثلاث دوائر هي (المجتمع، الاقتصاد، البيئة). وتهدف الإدارة المستدامة للاقتصاد إلى التكيف مع تحديات العصر، واستغلال الفرص الاقتصادية، وتحمل المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بعملية الإنتاج والتصنيع مستقبلاً من قبل الشركات والمنظمات.. الأمر الذي جعل ألمانيا أحد أكثر الاقتصاديات القومية في العالم تقدمًا وفعاليةً في استخدام الطاقة من خلال الحفاظ على أسعار تنافسية للطاقة مع ضمان أمنها وتحقيق مستوى معيشي مرتفع. ولتحقيق هذه الاستراتيجية اتخذت الحكومة "الاستدامة" معيار مراقبة إلزاميًا لتقدير تبعات ما تصدره المؤسسات الحكومية من قوانين وتنظيمات، من خلال: متابعة دورية للتنفيذ، إصدار تقارير بالنتائج، إتاحة مساحة حرة للرأي العام للمساهمة والمشاركة، إسناد الملف إلى كبار المسئولين مع مشاركة الحقائب الوزارية المختلفة، ويقوم مجلس التنمية المستدامة بتقديم المشورة إلى الحكومة الألمانية، وتقوم الهيئة الاستشارية البرلمانية بمراجعة وتوافق هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي وتقديم التوصيات بشأنها.[1]

[1] فيروز الدولتمي وآخرون، مرجع سابق، ص11-13.